

الحراك الشعبي في قطر
1963-1950
(دراسة تحليلية)

تمهيد:
من المعروف تاريخياً أن قطر
منذ بدايات نشأتها الأولى وخلال
الأعوام التالية كان الحراك الشعبي
فيها شبه معدوم بخلاف بعض
إمارات الجوار مثل الكويت
والبحرين ودبي ويعود السبب في
ذلك:

أ.د. إبراهيم شهاداد
أستاذ التاريخ الحديث
والمعاصر
جامعة قطر

أولاً: الضنك المعيشي الذي جعل أغلبية الناس تصب جل سعيها في الحصول على لقمة العيش اليومي وبالتالي لم يكونوا في وضع يساعدهم للانغماس في أي حراك أو الاستجابة لأي تيارات. ثانياً: عدم النضج الفكري لدى المجتمع القطري لبساطة التعليم السائد والقائم على الكتاتيب.

ثالثاً: انعزال قطر إلى وقت متأخر بسبب بعدها عن مراكز الأحداث التي وقعت في قلب الأمة العربية منذ أواخر القرن التاسع عشر مثل حركة محمد عبده وجمال الدين الأفغاني والحركة القومية، وما تبع ذلك من ولادة أفكار ذات طابع تحرري⁽¹⁾.

رابعاً: انعدام وسائل وأدوات الثقافة من مكتبات عامة ومطابع وصحف ومجلات وأن وجدت فكان ذلك بعد ظهور النفط في وقت متأخر وفي نطاق ضيق جداً.

فبناءً على ذلك لم يكن هناك رصد خلال هذه الفترة لأي حراك شعبي كما حدث في بعض إمارات الجوار في الثلاثينيات من القرن العشرين كما مر بنا.

مع استخراج النفط وتصديره وما ترتب عنه من انتعاش ما يشبه الطفرة على جميع الأصعدة بدءاً من الصعيد الاقتصادي مروراً بالاجتماعي نهايةً بالتعليمي الذي بدأ يشهد تطوراً ملموساً سمته الأساسية الحدأة في الأسلوب والمنهج.

هذا الانتعاش وغيره من الظروف التي استجذت على الساحة الإقليمية والدولية لعبت دوراً في ولادة وعي سياسي كان مقتصرًا في بدايته على مجموعة المثقفين من خريجي طلاب المدرسة الثانوية والجامعات الذين يمكن أن نطلق عليهم النخبة، وبعض أبناء التجار ذو الحس الوطني إلا أنه مع مرور الأيام بدأ ذلك الوعي ينتشر في الأوساط الشعبية ولاسيما الوسطى، ويتأطر ويظهر انعكاساته على الساحة في شكل حراك، وإن كان في بدايته في نطاق ضيق وفي الظل بفعل:

أولاً: ما شهدته المنطقة من نشاط دعائي سياسي ما رسته الأطراف المشاركة في الحرب، وبالذات ألمانيا حيث الهبت الحرب الدعائية للحرب بين دول المحور والحلفاء مشاعر أبناء المنطقة، بالشعارات الدعائية التي كانت تطرحها أدوات الدعاية كإذاعة

برلين الألمانية وإذاعة قصر الزهور وإذاعة البحرين في 1940 إلى جانب الصحف مثل صحيفة البحرين اليومية 1939، وغيرها من الصحف التي كانت تأتي من مصر والعراق وغيرهما.

ثانياً: انتشار الوعي القومي بعد أن أصبح له مفهوم مغاير لما كان عليه من ذي قبل في عقول أبناء الخليج خاصة في أعقاب ولادة حركة القوميين العرب على أثر نكبة فلسطين 1948 حيث تحول هذا المفهوم من فكرة سياسية أساسها وحدة اللغة والتاريخ والحضارة المشتركة والانتماء لأمة واحدة إلى مفهوم يحمل طابعاً ثورياً كمناهضة الأنظمة الدائرة في فلك الاستعمار ورفع شعار محاربة إسرائيل وتصعيد النضال من أجل الحرية والتصدي للقوى المعوقة للتقدم وجاءت ثورة يوليو المصرية لتزيد من توقد هذا المفهوم لدى الجماهير حينما ربط قادة الثورة جمال عبد الناصر حركة القومية العربية بفكرة الوحدة العربية ومناهضة الاستعمار وقيامه بتطبيق أحد مبادئ هذا المفهوم عند إعلانه تأميم قناة السويس.

وبحكم الربط السابق الذي أوجده عبد الناصر، وتصعيده هو وأجهزة إعلامه التي كانت إذاعة صوت العرب إحدى ركانزها في الهجوم على الاستعمار، وإعلان وقوفه مع جميع حركات التحرر في الوطن العربي وعلى رأسها حركة التحرير الجزائرية. بدأ الوعي السياسي في منطقة الخليج يدخل في طور جديد يمكن تسميته إن صح التعبير (طور التعبير والانطلاق) كان أبرز مظاهره تزايد روح السخط المشحون بالانتقام ضد كل شيء يرمز إلى الاستعمار وتوابعه ومواجهة تردي الأوضاع الداخلية التي كانت شعوب المنطقة تعتقد بأن الاستعمار هو مهندس استمرارها وتغذيتها عن طريق تدعيم أدوات الحكم فيها وحمايتها، ولذلك لم يكن من الغريب بأن تستلهم كل النخب الواعية والمعبرة عن ذلك السخط جل تحركاتها من القاهرة، وأن تتمحور أغلب توجهاتها السياسية حول الأطروحات السياسية التي كان يطرحها عبد الناصر من خلال خطاباته السياسية والتي كثيراً ما كانت تتميز بمهاجمة الاستعمار والدعوة إلى القضاء على الحكومات الفاسدة التي كانت تتلاعب بمقدرات الأمة. وأصبح الشارع الخليجي مع

مرور الأيام أسيراً لتوجهات الثورة المصرية وقائدها ذي الشخصية الكرزمية⁽²⁾، ولعل تعبير أحد الشباب الخليجين خير دليل على ذلك حينما قال (كان صوت العرب أساساً لنا لا يمر يوم دون سماعه ليل نهار، ولا سيما ركن الخليج العربي، والجنوب العربي.. فحبنا لجمال عبد الناصر طبيعي لأنه أملنا الوحيد بعدما فقدنا الأمل في الرجل الذي يقودنا إلى شاطئ السلامة فبعث الله هذا الرجل ليحيي فينا الأمل فأيقظ الوعي القومي فينا)⁽³⁾ زد على ذلك أن هذا الشارع أصبح متحفزاً لدرجة بذل النفس والنفيس ضد كل من كان يحاول ضربها ويعمل على الإطاحة بها، مع الإشارة هنا أن هذا الإعجاب قد وجد طريقه كذلك في أوساط عدد من أفراد الأسر الحاكمة في المنطقة لدرجة اتهام السلطات البريطانية لبعض أفرادها بمناصرتهم لعبد الناصر، وبالتالي الوقوف في وجوههم في بعض القضايا المحلية التي كانوا يتبنونها في الوصول إلى مواقع مهمة في بلدانهم⁽⁴⁾. هذا الشعور كان على المستوى الخليجي تجاه جمال عبد الناصر بشكل عام أما على المستوى المحلي فكان عبد الناصر هو المحرك لكثير من الأحداث المحلية ومؤشر لقياس شعور الشارع المحلي تجاه كل من كان يعادي عبد الناصر وثورته. إذ أطلقت الكثير من الشعارات ضد من كانوا يناهضونه ناهيك عما كان يكتب على الجدران في أرجاء مختلفة من الدوحة بالإضافة إلى تلهف الكثير الكتابة لعبد ناصر من أجل إرسال صورته لهم.

وتخطى ذلك قيام الكثير من الشباب بإنشاء أندية رياضية أطلقوا على أسمائها أسماء ثورية تمشيًا مع ما كان يطرحه عبد الناصر مثل نادي الأحرار والتحرير والجمهورية والعروبة والوحدة والكفاح والنصر وغيرها من الأندية،⁽⁵⁾ وكان عادة مقارها في المناطق التي كانت تلاقي تجاوبًا لكل ما يطرحه عبد الناصر مثل البدع ومنطقة الهتمي والخليفات واسلطة والخور ومشيرب وإلى جانب تلك الأندية كان هناك أيضًا عدد من الأندية الثقافية في نفس الفترة كان إنشاؤها دليلاً على تولد إرهابات حركة ثقافية تلونت فيها ما كان يطرح من خلالها من أفكار قومية ووطنية عن طريق

أنشطتها مثل المحاضرات والمسرحيات التي كثيراً ما كانت تطرح أفكاراً جريئة تنتقد الأوضاع العربية والداخلية معاً، فكان على رأس تلك الأندية على سبيل المثال نادي المكتبة الإسلامية برئاسة عبدالله حسين نعمة الذي أنشئ 1953، مع العلم أن المتقدمين لفكرة إنشائه هو إنشاء ناد ثقافي، ولكن طلبهم قوبل بالرفض من قبل السلطات. وقد ضم النادي عدداً من الشباب المتحمسين والمتأثرين بثورة 23 يوليو المصرية، إلا أنه لم يستمر طويلاً بسبب نشاطه حيث تم إغلاقه في 1956، وإلى جانب نادي المكتبة الإسلامية تم تأسيس نادي الطليعة 1959 برئاسة علي خليفة الكواري، وكان أغلب أعضائه متأثرين بالمد القومي العربي وحركة التحرر الدائرة في المنطقة العربية، وكان يضم نخبة من الشباب المتعلم وأنصب جل نشاطاته في إلقاء المحاضرات وعمل الندوات وبعض العروض المسرحية التي كانت في أغلبها ذات طابع سياسي تنتقد الأوضاع الداخلية القائمة، وقد تم إغلاقه 1961 بسبب الأنشطة التي كانوا يمارسونها، وكان آخرها عرض مسرحية فيها النوع من النقد اللاذع للحاكم إذ أعتقل على أثرها أحد عشر عضواً من أعضائه⁽⁶⁾ ويمكن اعتبار هؤلاء أول سجناء رأي في ذلك الوقت بحسب إعتقادنا.

والجدير بالإشارة أن هذا الإعجاب بما يطرحه عبد الناصر والالتصاق به لم يكن منصباً على الفئات الشعبية فقط إنما وجد طريقه كذلك في أوساط عدد من أفراد الأسرة الحاكمة آنذاك إذ كانت تحدث الكثير من الملاسناات في صفوف بعض المدارس بن مؤيدي عبدالناصر ومؤيدي الإخوان المسلمين الذين كان يطلق عليهم آنذاك بالإخوانجية وكثير ما كانت تتحول هذه الملاسناات إلى تشابك بالإيدي مثل ما حدث بين الشيخ حمد بن جاسم ابن وزير المعارف آنذاك وابن مدير المعارف عبد البديع صقر الذي كان والده من الإخوان المسلمين إلى جانب الملاسناات الصفية كان البعض يقوم بدعم المتظاهرين مثل الشيخ سحيم بن حمد أخو النائب الحاكم آنذاك الشيخ خليفة إذ كان من أكثر المؤيدين لعبد الناصر وفي كثير من الأحيان كان يقوم بتزويد المتظاهرين

بالأعلام وصور عبد الناصر، وبجانب الشيخ سحيم كان كذلك من المتحمسين لأطروحات عبدالناصر الشيخ حمد بن خليفة الذي كثيراً ما كان يشارك طلاب صفه في الدفاع عن عبد الناصر، وما كان يطرحه من أفكار ثورية تقدميه آنذاك⁽⁷⁾.

ثالثاً: قيام الثورات في بعض البلاد العربية بدءاً بالثورة المصرية و انطلاق الثورة الجزائرية ضد الفرنسيين 1954 مروراً بالثورة العراقية 1958 ونهاية بالثورة اليمنية ضد الإمام 1962، وأكثر من ذلك اشتداد زخم المعارضة السياسية في إحدى إمارات الجوار، وهي البحرين من الفترة 1954-1956 بقيادة الهيئة التنفيذية العليا (3) إذ إن كثيراً من تأثيرات تلك المعارضة ألفت بظلالها في الشارع القطري لكون بعض أعضاء جبهة المعارضة كانت لهم انتماءات عائلية في قطر مثل عبد الرحمن الباكر الأمين العام للهيئة التنفيذية، وإبراهيم فخرو وغيرهما، ناهيك عن أن أخبار تلك المعارضة ونشاطها كانت تتسرب إلى الكثير من شرائح المجتمع القطري.

تلك هي بعض العوامل التي لعبت دوراً كبيراً في الحراك الشعبي إذ أصبح الشارع القطري نتيجة لذلك متحفظاً في عدم السكوت عما يفرض عليه والسكوت عن حق من حقوقه بل على عكس ذلك بدأت تظهر فيه روح المطالبة بالإصلاح الداخلي وأن يكون له صوت في بعض شؤونه.

فعليه شهدت ساحة البلاد من الفترة 1950-1963 أكثر من حراك شعبي كان لكل منه مدلوله وأثره على سير الأحداث في البلاد وبالتالي الضغط على أهل القرار لاتخاذ ما هو لصالح شرائح المجتمع القطري والبلاد معاً.

وقد مر هذا الحراك بمرحلتين مع وضعنا في الاعتبار بأن المرحلة الأولى من هذا الحراك خلقت الأرضية في كثير من الجوانب لانطلاقة الحراك في مرحلته الثانية.

أولاً: المرحلة الأولى:

يمكن أن نطلق على هذه المرحلة مرحلة الحراك العمالي: فكما هو معروف كان للتحوّل الاقتصادي القائم على اقتصاد الغوص ومايرافقه

إلى اقتصاد النفط الذي مع مرور الأيام لعب دوراً رئيسياً في نشوء طبقة عمالية إذ تحول كادحو مرحلة ما قبل النفط من الغواصين والبحارة وصغار الحرفيين والصيادين والرعاة والبدو الذين كانوا يأخذون أجورهم على أساس الحصص إلى عمال يحصلون على أجر ثابت ومحدد نظير عملهم لدى شركات النفط، حيث بدأ هؤلاء العمال مع مرور الأيام إلى جانب الطبقة الوسطى من رجال الإدارة وأصحاب العمل بفضل انتشار التعليم الحديث يشكلون قوى ضاغطة اجتماعياً وسياسياً في المجتمع القطري

وكان بداية الحراك العمالي وجد طريقه في أوساط العمال القطريين الذين كانوا يعملون في مناطق استخراج النفط وتصديره في كل من دخان وأمسيعد مع العلم بأن هذا الوسط العمالي في البداية اتسم بالاستقرار النسبي في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، وكان ذلك عائداً إلى قلة أعداد العاملين في شركة النفط سواء أكانوا قطريين أم غير قطريين إذ كان يبلغ عددهم عام 1941 400 شخص بجنسياتهم المختلفة، إلى جانب ذلك قصر المدة التي عملت فيها الشركة حيث أوقفت عملياتها بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية، وكان الانطباع السائد خلال هذه الفترة لدى الشركة أن هؤلاء العمال ملتزمون وليست لديهم مشكلات ولكن بعد انقضاء فترة من العمل والتدريب على بعض المهارات المتوسطة بدأوا يقارنون أنفسهم بالعمال الهنود العاملين في نفس الشركة وبدأ خلال عام 1941 يظهر إلى الوجود بعض التملل، وعدم الرضا في أوساطهم من ناحية تدني مستوى أجورهم وسوء بيئة العمل مقارنة بالعمال الهنود، فعليه قام الحاكم بتوضيح ذلك للشركة فكان رد الشركة على ذلك التباين كان سببه طبيعة العمل التي كانوا يؤدونها العمال الهنود، وبعيد((اي التباين)) كل البعد على أنه نوع من الممارسات التمييزية بين العمال القطريين والعمال الهنود. ومع ذلك وافقت الشركة على مساواة الهنود والقطريين الذين يؤدون نفس العمل بالإضافة إلى أنها منحت بعض الامتيازات للعمال القطريين الذين كانوا يعملون بأعمال فنية كالنجارة والحدادة.

ومنذ ذلك الوقت ظلت الأعمال تسير بشكل طبيعي حتى قيام الحرب العالمية الثانية الذي أدى إلى قيام الشركة ((الإنجلو الفارسية (1935)) توقيف نشاطها بسبب الحرب، ومن ثم قيامها بتسريح عمالها. وبعودة الشركة ((شركة تنمية نفط قطر))⁽⁸⁾ واستئناف عملياتها بعد الحرب بدأت أعداد العمال القطريين تتزايد بشكل كبير وسريع، إذ ارتفع عددهم من 153 في نهاية عام 1947 إلى 2,231 في أواخر عام 1949م، وكان معظمهم عمالاً غير مهرة ويشغلون أدنى درجات سلم الأجور وبسبب زيادة عمليات الشركة وزيادة أعداد العمال بدأت الشركة تواجه مشكلات في مجال الخدمات المقدمة لهم وظروف العمل وخلافها الأمر الذي نتج عنه عدد من المواجهات بين الشركة والعمال القطريين وقد أعرب أحد العمال القطريين عن استيائه الشديد تجاه ظروف العمل بقوله " لقد كانت ظروف العمل فظيعة ومياه الشرب غير متوفرة كما أن الطعام كان قليلاً فوجبة الإفطار خفيفة جداً من الخبز والشاي، أما وجبة الغداء والعشاء كانت مكونة حصة من الأرز المغلي في الماء ليس سواه فكنا نتضور جوعاً" ويستطرد هذا العامل في قوله: " لم يكن أماننا إلا سبيلاً واحداً نسلكه وهو الإضراب للتعبير عن الاحتجاج. بالرغم من أن الإضراب عن العمل كان من الأمور المستجدة في المجتمع القطري إلا أنهم وجدوا في ذلك وسيلة للحصول على حقوقهم⁽⁹⁾

وقد بدأت الإضرابات الأولى للعمال القطريين ضد الشركة في شهر مارس عام 1950 في كل من دخان وأمسيد، وكان السبب المباشر لها هو عدم تنفيذ الشركة لوعودها بزيادة الأجور في أعقاب تدفق النفط بكثرة وتصديره تجارياً إلى جانب إصدار الشركة قرارها باعتزامها نقل بعض عمال العرب من مساكن العمل المهرة وإحلال الهنود محلهم، ولهذا نجد العمال القطريين خلال الإضراب يلقون الدعم والتشجيع من زملائهم الفلسطينيين وغيرهم من الجنسيات الأخرى دون الاشتراك معهم.

وقد أرسل العمال المضربون رسالة إلى الحاكم يعربون له فيها عن استيائهم وشكواهم من عدة مسائل عمالية مهددين بالعودة إلى الإضراب إذا لم تلبى مطالبهم محددين موعداً محدداً لتحقيقها.

وقد حاول مستشارو الحاكم تهدئة العمال وتسوية النزاع قبل الموعد الذي حدده العمال.

غير أن الأمور ظلت على حالها دون التوصل لحل مما دعا العمال تنفيذ تهديدهم السابق.

وخوفاً من عواقب استمرار الإضراب ذهب الحاكم بنفسه إلى دخان واستطاع إنهائه بعدما وعدهم الاستجابة لمطالبهم، وفي نفس وقت إعطاء الحاكم لوعوده، اجتمع مع ملاك وممثلي العبيد الذين كان يمثلون نسبة كبيرة من عمال الشركة ليضغطوا عليهم من أجل العودة إلى العمل⁽¹⁰⁾.

ويمكن تفسير لجوء العمال إلى أسلوب الإضرابات للحصول على مطالبهم كان راجعاً إلى الآتي:

أولاً: أن بعض هؤلاء العمال القطريين اشتركوا خلال عملهم في البحرين عام 1943 في الإضرابات التي قامت ضد شركة بابكو " شركة نفط البحرين "

ثانياً: نقل مجموعة من أبناء البحرين الذين كانوا يعاملون معاملة القطريين آنذاك ويعملون في شركة تنمية نفط قطر خبرة تنظيم الإضرابات للقطريين العاملين في الشركة.

ثالثاً: استفادة العمال القطريين من غضب بعض العمال الأجانب من الشركة⁽¹¹⁾.

استمر الشد والجذب بين العمال القطريين والشركة إلى الأيام الأولى من شهر يوليو 1951م بعد انقضاء إجازة العيد حيث رفض تقريباً تسعانة عامل العودة إلى العمل احتجاجاً على اعتقال السلطات الحكومية لستة من العمال كانوا يتزعمون الإضرابات، وتضامن معهم عدد من العمال غير القطريين، كما أغلقت أسواق الدوحة أبوابها تضامناً مع العمال المضربين، ولم ينته الإضراب إلا بعد إطلاق سراح العمال المعتقلين. وكان للحاكم دور كبير في ذلك.

يبدو أن الإضراب الأخير زرع مخاوف في أوساط المسؤولين في شركة النفط تنفيذ المزيد من الإضرابات في المستقبل وتفادياً لذلك أعلنت في 17 يوليو 1951م عن منح زيادة في الأجور قدرها روبية واحدة ورفع الحد الأدنى للأجور إلى 3ر8 روبية في اليوم بالإضافة زيادة كمية

الوجبات الغذائية وتحسين نوع السكن إلا أن سياسة الشركة في كسب العمال عن طريق تحسين أوضاعهم لم تجد صدى كبيراً في أوساط العمال فقد شهد 25 سبتمبر 1951م إضرابات جديدة على رأسها قيام سائقي الشركة من القطريين بإضراب مطالبين خلاله الشركة بتحسين ظروف العمل وتحديد مسؤوليات وواجبات كل سائق بحيث لا تتداخل مع واجبات الآخرين، وقد عاد هؤلاء السائقون إلى العمل بعد تحقيق مطالبهم.

تلا الإضراب السابق بعد شهر أي في شهر أكتوبر عدة إضرابات في كل من امسعيد ودخان لأسباب تتعلق أولاً: بنوعية المساكن التي سينقلونهم إليها ثانياً: المطالبة بتخفيض ساعات العمل أيام الخميس التي تبدأ فيه إجازاتهم الأسبوعية، وثالثاً: نوعية المياه التي كانت الشركة تقوم بتزويدها للعمال. ورابعاً: قيام الشركة بالاستغناء عن ستة سائقي قطريين⁽¹²⁾.

وعلى الرغم من عمل الشركة على حل جميع المطالب والمشكلات المثارة في حينها إلا أن تلك الأمور لفتت أنظار السلطات البريطانية المحلية في الدوحة كالمعتمد السياسي داعية الشركة إلى ضرورة قيام علاقات أوثق بينها وبين عمالها عن طريق عمل لجنة رسمية تقوم بتمثيل العمال لتكون حلقة وصل بينهم وبينها في حالة وقوع أي إشكالات، وذلك خوفاً من تفاقم الأمور.

ويمكن تفسير نصيحة السلطات البريطانية للشركة كان سببها النزاع الذي كان دائراً بين بريطانيا وإيران حول النفط، عام 1951، ونجاح مصدق في نهايته في تأمين شركة النفط البريطانية في بلاده حيث أثار ذلك مخاوف تلك السلطات إزاء الوضع العمالي في قطر وخوفاً من تكرار ذلك في قطر الأمر الذي سيؤدي انتقال ذلك من قطر إلى باقي إمارات الخليج النفطية كالكويت والبحرين مما كان يعني تهديداً مباشراً لإمدادات النفط إليها (أي بريطانيا).

لم تكن نصيحة السلطات البريطانية المحلية هي الوحيدة التي تبليغتها الشركة بل هناك مسعى آخر قامت به الحكومة البريطانية بواسطة وزارة الخارجية، إذ قامت الوزارة بالضغط على الشركة من أجل تحسين ظروف العمال في أماكن أعمالهم بالإضافة إلى العمل على

تحسين مستوى أجورهم، وقد عقدت في شأن ذلك عدة اجتماعات بين المسؤولين البريطانيين والشركة إلا أن الجهود الحكومية ذهبت أدراج الريح إذ شهد طوال عام 1952 العديد من الإضرابات بسبب عدم استعداد الشركة للوفاء بوعودها التي قدمتها للحكومة بشأن تحسين أوضاع العمال القطريين. متبعة أسلوب التسوية والمماطلة.

إزاء استمرار الشركة في تجاهل مطالب العمال وتعاطيها ضدهم سياسات تعسفية جاءت إضرابات عام 1955، وبعدها أكثر حدة وعنفاً ففي 13 أغسطس 1955 اندلع إضراب في دخان عندما رفض سائقو السيارات من القطريين الذين كانوا يشكلون العمود الفقري لسائقي الشركة الانتظام في العمل لاعتراضهم على معاملة اثنين من الإداريين تابعين لقسم النقل، وكان هؤلاء السائقون قد أرسلوا برسالة بدون توقيع إلى الشركة مضمونها الاعتراض على الموظفين مطالبين بطردهما ونتيجة للموقف السلبي تجاه مطلبهم أعلن السائقون الإضراب وقاموا بالاستيلاء على عدد من سيارات الشركة المخصصة لنقل العمال الأوروبيين والتي كان يعمل عليها المضربون كسائقين.

وقد تدخلت الشرطة الخاصة بمركز دخان لاستعادة السيارات ولكنها لم تفلح بل أصيب عدد من أفرادها لأن السيارات كانت محاصرة بأعداد كبيرة من السائقين القطريين المزودين بالعصي، وعندما انتقلت أخبار الإضراب المندلع في دخان إلى أمسيعد أضرب عمالها من القطريين تعاطفاً مع زملائهم المضربين، وأكثر من ذلك أرغم المضربون كل موظفي وعمال الشركة الآخرين على مغادرة مكاتبهم ومواقع عملهم، بالإضافة إلى ذلك قاموا بتعطيل محطة الكهرباء.

حاولت الشرطة التي قدمت بأعداد كبيرة من الدوحة بقيادة نائب القائد احتواء الموقف دون استخدام العنف بناءً على أوامر من الحاكم، إلا أنها لم تفلح مما دفع الحاكم إرسال ممثلين عنه إلى كل من دخان وأمسيعد لتبليغ العمال تعليماته، فاستطاع الشيخ خليفة بن حمد أحد الممثلين إقناع العمال بصعوبة بالغة بالعودة إلى أعمالهم شريطة أن تحظى مطالبهم ومتاعبهم باهتمام الحاكم وبحثها، وأن تنقل مطالبهم الجديدة إلى الشركة وأن يتم الرد عليها خلال أسبوعين.

ومما يجدر الإشارة إليه بما أن الشيخ خليفة بن حمد كان يمثل آنذاك أحد أعمدة الحكم، فقد حاول العمال استمالة إلى جانبهم، فقاموا بتوزيع اثني عشر منشوراً في 12 أغسطس بعد صلاة الجمعة تحثه على القيام بدور قائد العمال القطريين⁽¹³⁾.

ويبدو أن الشيخ خليفة وجد في تلك الدعوة فرصة ثمينة من أجل تدعيم موقفه في الأوساط الشعبية في ذلك الوقت بالذات لأنه كان هناك صراع خفي على الحكم كان هو أحد أطرافه المعنيين، ولذلك نراه منذ ذلك الوقت كان وفي كثير من المناسبات يظهر نفسه بأنه نصير العمال لكسب تعاطفهم معه ضد المنافس له في مسألة الحكم وهو الشيخ أحمد بن علي⁽¹⁴⁾ وفي 14 أغسطس 1952 تقدم العمال بعريضة جديدة تتضمن سبعة مطالب للشيخ أحمد الذي كان يعتبر ممثلاً والده الحاكم الشيخ علي سبق أن تقدموا بها إلى الشركة، وكانت تلك المطالب تدور:

- (1) تعيين ممثل عربي ينظر في أحوال العمال ويرعى حقوقهم.
- (2) إقالة عدد من هيئة الإشراف على العمال غير المرغوب فيهم.
- (3) إنهاء الممارسات غير الإنسانية التي يمارسها كل من الشركة والطبيب الهندي وضابط الأمن والموظفون ضد العمال.

أما باقي المطالب كانت تدور حول تحسين أوضاع العمال من ناحية الخدمات والأجور.

مع أن الشيخ أحمد لم يكثر بتلك المطالب إلا أنها وجدت اهتماماً لدى الحاكم نفسه فاستجاب لجميع مطالبهم بالضغط على الشركة لتنفيذها. وبناء على ذلك أرسل الحاكم مستشاره البريطاني هنكوك إلى العمال في دخان حاملاً رسالة تتضمن تلبية جميع مطالبهم وعلى رأسها تعيين محمد عبد الله العتيه كممثل يقوم بمعالجة المشكلات بشرط أن يلتزموا بأوامر الحاكم وأوامر رؤسائهم في العمل وعدم إثارة القلاقل، وإلا فإنه لن يتسامح مع أي عامل يعصي أوامره.

ونتيجة لموقف الحاكم المؤيد والمتعاطف مع العمال بدأت الشركة بتوجيه أصابع الاتهام له عندما أبلغت الممثل السياسي البريطاني في الدوحة بأنها مقتنعة بأن إضرابات شهر أغسطس 1952 كانت سياسية متعمدة من صنع الحاكم لاستخدام العمال كأداة للضغط على الشركة خلال مفاوضاتها الدائرة مع الحاكم حيث كان الأخير يطالب بتحسين شروط

الامتياز⁽¹⁵⁾، غير أن الممثل السياسي لم تنطل عليه ما ذهبت إليه الشركة متهمًا إياها بقوله: (إنها السبب الرئيسي لهذه المتاعب والقلق المستمرة هو اعتبار الشركة مصالح العمال وشؤونهم هي أمور تافهة كما أن العمال لا يشكلون قوة يمكنهم أن يتحدوها).

مع ذلك لم تضع الشركة أي اعتبار لما ذكره الممثل السياسي فظلت المشكلات تتراكم يوماً بعد يوم إلى أن تفجرت الإضرابات في أغسطس عام 1956 التي اتخذت هذه المرة بخلاف سابقتها طابعاً سياسياً، حيث خرج في 16 أغسطس المضربون من أمسعيد ودخان في حشود مرغمين غير المضربين التوقف عن العمل بعدها انتقل المضربون إلى الدوحة حيث اشتركوا في المظاهرات العامة التي خرجت مؤيدة لمصر خلال العدوان الثلاثي عليها، ولكن تم احتواء الموقف وكرد فعل عنيف من الشركة تجاه ما حدث اتخذت الشركة إجراءات تعسفية ضد العمال المضربين وهو حرمان المضربين من أجورهم أيام الإضراب بعد أن أخذت موافقة الحاكم هادفة من ذلك على أمل أن تقل درجة احتمال قيام العمال بإضرابات جديدة مستقبلاً⁽¹⁶⁾.

وقد يستغرب البعض حول موافقة الحاكم على إجراء الشركة السابق رغم اتخاذه في الآونة الأخيرة مواقف متعاطفة مع العمال. ويمكن تفسير موقف الحاكم تجاه المضربين في هذا الوقت هو خوفه من أن استمرار الإضراب سيؤدي إلى تعطيل العمليات النفطية وبالتالي حرمانه من مصادر دخل البلاد من النفط، وقد بنى الحاكم موقفه قياساً على ما حدث في البحرين حينما توقفت العمليات النفطية فيها بسبب إضرابات العمال هناك. إلى جانب تنبيه مدير الشركة له أنه في حالة استمرار الإضرابات وعدم التعرض للمضربين سوف يعرض مصالحه ومصالح الشركة للخسارة⁽¹⁷⁾.

مع إصرار الشركة اتخاذ مواقف صلبة تجاه مطالب العمال إلا أنها فيما يبدو بدأت تحس بشدة وطأة إضراباتهم وتأثيرها سلباً على سير عملياتها النفطية وبالتالي تكبدها خسائر مالية، فبدأت باتخاذ عدة إجراءات هادفة من ذلك تحسين العلاقة بينها وبين العمال منها على سبيل المثال:

(1) نقل المدير العام للشركة من دخان إلى الدوحة.

(2) إنهاء عمل ممثل الحاكم لشؤون النفط وإحلال الشيخ أحمد بدلاً منه.

ويمكن تفسير هذا الموقف الجديد للشركة هو تزايد دعوات عبد الناصر في هذه الفترة عن طريق إذاعة صوت العرب بضرب المصالح الغربية، وأن هذه الدعوات كانت تجد صدى وردود فعل قوية لدى الكثير من العمال العرب في الخليج وغيرها من البلاد العربية. وبخلاف ذلك وبحسب التقارير البريطانية أن ما كان يدور في أوساط عمال النفط لم يكن مجرد نزاعات عمالية بسيطة، وإنما أكثر من ذلك فقد أضحى واضحاً من طرق ووسائل تنظيم الإضرابات وتدرج شدتها وبالذات إضرابات أغسطس 1955 كان وراؤها جماعات ذات وعي سياسي وعمال نجحت أن تنقل خبراتها وتأثيرها في أوساط العمال القطريين إذ كانت تلك الإضرابات شبيهة بالإضرابات التي يقوم بالإعداد لها الشيوعيون في العراق والتي كثيراً ما كانت تتميز بتوجيه المضربين إلى شل النشاط الرئيسي مثل النقل ومحطات الطاقة والعمل على الاستيلاء عليها⁽¹⁸⁾ ويبدو أن ما جاء في تلك التقارير صحيح إلى حد ما لأنه في هذه الفترة تسرب في أوساط العمال عدد من القطريين والخليجيين الذين كانوا ينتمون إلى حزب البعث العربي الاشتراكي والتيار الناصري ناهيك عن وجود بعض العمال العرب من سوريا وفلسطين ومصر في أوساطهم لهم انتماءات سياسية لبعض الأحزاب في بلدانهم

كانت النتيجة المباشرة لسياسة الشركة الجديدة أن بدأ العمال اتباع أسلوب التفاوض بدلاً من الإضراب مع الشركة لرفع مطالبهم إلا أن هذا الأسلوب الجديد الذي بات يتبعه العمال كان لا يعني قطع دابر الإضرابات نهائياً حيث شهدت مناطق النفط عدة إضرابات عمالية في عام 1957 مطالبين برفع رواتبهم أسوة بالزيادة التي منحت لعمال شركة بابكو في البحرين مع الإشارة إلى أن الإضرابات المذكورة كانت خالية من أعمال العنف مع أن مطلبهم قوبل بالرفض.

أعقبت إضرابات 1957م حتى 1960 ما يمكن تسميته بفترة بذل المساعي على الرغم من حدوث أكثر من إضراب خلال هذه الفترة بذلتها كل من السلطات البريطانية والحاكم مع الشركة من أجل إيجاد مخرج للإضرابات العمالية عن طريق طرح أكثر من مقترح كان من شأنها

تحسين العلاقة بينها وبين العمال كان من أبرزها تعيين ممثلين يعملون كأداة اتصال بين الشركة والحاكم والعمال.

يبدو أن الأمور من عام 1960م بدأت تسير في اتجاه تحسين العلاقة بين الشركة والعمال ولم تعد هناك متاعب عمالية تمثل عقبة أمام الشركة كما كانت في الأعوام السابقة نتيجة التعاون بين الحكومة والشركة بعد تولي الشيخ أحمد مقاليد الحكم في كيفية التعامل مع القضايا العمالية التي كانت تثار بين الحين والآخر وكان آخر عهد للإضرابات العمالية هو إضرابات عام 1969. على الأقل فيما يتعلق بتحسين وضعهم في الشركة مع الإشارة أنه سوف يلعب هؤلاء العمال دوراً كبيراً في المرحلة الثانية للحراك الشعبي.

المرحلة الثانية:

إذا كان الحراك الشعبي في النصف الأول من الخمسينيات كان حراكاً عمالياً في محيط مناطق استخراج النفط وتصديره، وأن حراكهم هذا لقي نجاحاً في تحقيق أهدافهم التي كان على رأسها مستوى أجورهم وبيئة العمل وأماكن سكنهم وفرض إرادتهم على ضرورة من يمثلهم فإن النصف الثاني من الخمسينيات وبداية الستينيات شهدت ساحة البلاد نوعاً من الحراك الشعبي تلون بنوعين من الحراك كان مضامينهما تحمل سمة المناهضة لكل رموز الاستعمار ومحاربة كل من يدور فلكه متأثراً بنداءات عبد الناصر التي كانت تلقى تجاوباً من قبل أغلب شرائح الشارع القطري. إلى جانب سمة الإصلاح الداخلي وأن يكون للشعب صوت ودور في تسيير البلاد وعدم الرضوخ لما يفرض عليه من قبل أدوات السلطة الحاكمة.

فعليه نرى هذا الحراك يتسم في هذه الفترة بطابع الشمول لكل شرائح الشارع القطري، وكان هذا في الحقيقة ينم عن مدى التحول الحادث آنذاك في المجتمع وكدليل على ولادة قوى جديدة بدأت تفرض نفسها كنتيجة من نتائج التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية بالدرجة الأولى بفضل اكتشاف النفط الذي أدخل البلاد في عصر ما يمكن تسميته بعصر الطفرة الوليدة. إن صح التعبير.

وقد بدى دور هذه القوى الجديدة واضحاً للعيان من خلال أحداث عام 1956 التي شكلت نوعاً من التحالف كانت وراء مجموعة من الإضرابات والمظاهرات.

السؤال ما تلك القوى التي بدأت تفرض نفسها على الساحة؟ في الحقيقة كانت هناك مجموعة من القوى مجسدة في جميع أطياف المجتمع القطري ممثلة في الآتي:

(1) الشيوخ: أكثر من جناح من الأسرة الحاكمة الذين كانوا يطالبون بأن يكون لهم دور في الحياة السياسية العامة مثل جناح آل حمد وعلى رأسهم الشيخ خليفة بن حمد وجناح آل الأحمد وعلى رأسهم الشيخ ناصر بن خالد.

(2) الأعيان: وهم مجموعة القبائل والأسرة ذات الثقل الاجتماعي والتي كانت لها روابط مصاهرة مع الأسرة الحاكمة مثل أسرة العظيمة وغيرها.

(3) عمال النفط: الذين بلا شك من خلال إضراباتهم أضحووا يشكلون أداة من أدوات الضغط الاجتماعي والسياسي وخصوصاً بعد إضرابات 1956 التي كانت تحمل في طياتها المسحة الوطنية بعد أن كانت كما مر بنا في معظمها ذات طابع مطلبية.

(4) التجار: الذين كانوا يشكلون ثقلًا اقتصاديًا وبالتالي كانت لديهم طموحات بأن يكون لهم دور في الحياة السياسية وخصوصاً أن شريحتهم بدأت تتوسع في ظل تدفق المزيد من النفط ولعبهم دوراً في تنفيذ مشاريع البنية التحتية في البلاد.

(5) دعاة الحركة القومية والإصلاحية: الذين كانوا متأثرين بالناصرية والحركة القومية وتمثل نشاطهم في إنشاء الأندية التي كانت بمثابة روافد لتداول بعض القضايا الوطنية على المستوى العربي بوجه عام، وعلى المستوى المحلي بوجه خاص عن طريق نقد الأوضاع الداخلية وبالتالي توجيه اللوم إلى السلطة.

وقد صحب ظهور هذه القوى نشاط ثقافي كانت سمته الأساسية سلسلة من المحاضرات تسيدت أجواؤها الموضوعات الوطنية والقضايا العربية، فمثلاً في 17 فبراير 1956م ألقى فهمي حمودي فلسطيني الجنسية محاضرة حول تاريخ القضية الفلسطينية هاجم خلالها بريطانيا

والغرب وفي 27 إبريل ألقى حمد العطية خطاباً في أحد مساجد الدوحة شديد اللهجة ضد بريطانيا، وسبق إلقاء هذا الخطاب توزيع بعض المنشورات المعادية للبريطانيين.

ونتيجة لذلك ولأول مرة بدأ الحاكم الشيخ علي بن عبدالله يواجه معارضة شعبية خارج مناطق النفط بلغت ذروتها في 16 أغسطس 1956 عندما خرجت أعداد كبيرة من القطريين والمواطنين العرب في شوارع الدوحة يلوحون بالأعلام المصرية ويرددون الشعارات المؤيدة لمصر والمناهضة لبريطانيا، وانتهى مظاف المظاهرة بهجوم على المعتمدة البريطانية الكائنة آنذاك في منطقة الجسرة، فلم تستطع قوات الشرطة في احتواءها إلا بعد وصول الشيخ أحمد حيث استطاع احتوائها عن طريق حرسه الخاص والفاوية⁽¹⁹⁾. والجدير بالإشارة أنه سبق هذه المظاهرة بيومين إعلان العمال القطريين الإضراب عن العمل اعتزازاً بسياسة عبد الناصر التحررية وتضامنهم مع الشعب المصري أسوة بإخوانهم العمال العرب الذين اتخذوا من ذلك انتفاضة جماهيرية عربية ضد الغطرسة الاستعمارية الغربية⁽²⁰⁾. ومن ناحية أخرى وإزاء الموقف المتشدد الذي اتخذه الحاكم تجاه المتظاهرين وخصوصاً خلال محاولة مهاجمتهم للمعتمدة البريطانية أصدرت إحدى الجهات الوطنية السرية التي أطلقت على نفسها (صوت الأحرار) في بيانها رقم (1) هاجمت بشدة فيه الحاكم وعبدالله درويش الذي كان يعتبر أحد المقربين للحاكم ومستشاراً له في نفس الوقت⁽²¹⁾.

كانت تلك المظاهرة بداية لسلسلة من المظاهرات المناهضة في أكثر الأوقات لبريطانيا وتهديداً لسلطتها، ففي 28 أكتوبر اندلعت مرة أخرى المظاهرات الشعبية كرد فعل واحتجاج على إلقاء السلطات الفرنسية القبض على خمسة من زعماء الثورة الجزائرية (أحمد بن بيلا + حسين آية - رابح ببطاط - محمد بوضياف - محمد خيضر) إلا أن أكبر المظاهرات التي شهدتها الشارع القطري تلك المظاهرات التي اندلعت أثر العدوان الثلاثي على مصر بعدما وصلت أنباء الاعتداء في 3 أكتوبر وقد تمثلت أولى ردود الفعل في الأوساط الشعبية في إغلاق السوق الكبير وقيام طلاب المدارس في الباصات بترديد نشيد الله أكبر فوق كيد المعتدين إلى جانب قيام سائق بلدوزر قطري بتخريب أنابيب

النفط شرق منطقة أم باب، وكان هذا العمل يعتبر أول عملية تخريب لأنابيب النفط في الخليج، ويأتي في المرتبة الثانية على مستوى المنطقة العربية بعد عملية تدمير خطوط أنابيب التابلاين الذي قام به العمال السوريون أثناء العدوان. وقد وجهت السلطات البريطانية بأصابع الاتهام إلى حمد عبد الله العطية بأنه هو الذي كان من وراء عملية التخريبية بحسب ما جاء في إحدى وثائق وزارة الخارجية البريطانية.⁽²²⁾

وفي صباح يوم 2 نوفمبر شهدت منطقة السوق مظاهرة كبيرة حيث خرجت الدوحة عن بكرة أبيها بدأت تتجه نحو المعتمدية البريطانية يترأسها الإخوان حمد وخليفه العطية، إلا أن وصول الشيخ أحمد مع بعض حرسه استطاع تحويل مسارها إلى الضواحي الشرقية من الدوحة، وفي نفس هذا الوقت سرت شائعات بأن عمال النفط في أمسيعد يخططون لضرب محطة الكهرباء، فقد سارعت قوات من الشرطة بصحبة عدد من الضباط البريطانيين لمنع المحاولة.

لم تكن مظاهرة 2 نوفمبر نهاية المطاف للحراك الشعبي تجاه العدوان الثلاثي حيث شهدت البلاد عددًا من الإضرابات في عدة نواحي من البلاد. ومما هو جدير بالإشارة أنه صاحب خلال المظاهرات المناهضة للعدوان الثلاثي على مصر قيام بعض المتظاهرين بزرع مسامير في الشوارع المؤدية إلى تجمع متظاهرين كمحاولة منهم لمنع وصول سيارات الشرطة والحرس الخاص للحاكم إليهم⁽²³⁾

وفي 9 نوفمبر أبدى 200 قطري استعدادهم للتطوع للقتال دفاعًا عن مصر متقدمين بكشف بأسمائهم طالبين السماح لهم بالتطوع للخدمة العسكرية في مصر، وفي خطوة من قبل السلطات المحلية للتقليل من الاندفاع الشعبي على ما يبدو تم القبض على الأخوين عطية عبد الله وخليفة على أساس أنهما المحرضان للمظاهرات ويقومان بتشجيع الجماهير وتم حجزهما في منزل والدهما في الدوحة مع وجود نية لسجنهما أو إبعادهما عن البلاد إلا أنه بعد عدة أيام تم إطلاق سراحهما وقد فسر ذلك بوجود تعاطف شعبي تجاه أعمالهما.

وقد صاحب ذلك الحراك جهودًا من أجل جمع التبرعات لتسليح الجيش المصري إذ بلغت التبرعات (435950 روبية) حتى يوم 25 ديسمبر، هذا الاندفاع الشعبي على جمع تلك التبرعات الضخمة قياسًا

بأيام الخمسينيات كان مرده تولد قناعة لدى الشارع القطري على اعتبار الجيش المصري جيشاً عربياً قبل أن يكون جيشاً مصرياً، ودليلاً على مدى تغلغل الناصرية فيه وتأثره بزعيمها جمال عبد الناصر الذي كان يقود رد العدوان والذي توسم فيه صورة البطل التاريخي الذي طال انتظار ظهوره على الساحة العربية منذ أمد بعيد⁽²⁴⁾.

يبدو زخم الحراك الشعبي الذي كان مجسداً وملموساً في ردود فعل الشارع القطري فتح البواب على مصراعيه إلى حدوث بعض التحولات السياسية ذات الطابع الإصلاحية في الساحة القطرية وخصوصاً بعد تأثرها بعدة تيارات التيار الناصري بالدرجة الأولى وتيار حركة التحرر الوطني الصاعد آنذاك في الوطن العربي حيث شهدت الساحة في ظل تصاعد دعوات عبد الناصر للشعوب العربية إلى التحرر من مظالم حكوماتها ومناهضة الدول الاستعمارية ومشاريعها والتي كانت تلقى تجاوباً في الأوساط الشعبية منقطعة النظير لدرجة أن صراعات عبد الناصر مع بعض الحكومات العربية كانت تلقى تأييداً من قبل هذه الأوساط، فعلى سبيل المثال كان هناك استياء شديد في تلك الأوساط تجاه الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم الذي كان بينه وبين عبد الناصر صراع حول قيادة الوطن العربي بالتالي كانت هناك عبارات يرددتها الكثير ومن بينهم طلاب المدارس مناهضة لعبد الكريم ومؤيدة لعبد الناصر مثل ((أسرع أسرع يا جمال عبد الكريم سار... إلخ)) وكذلك من مظاهر الاستياء ضد من كان يعادي عبد الناصر إطلاق أكثر من مرة حيوان في الشوارع وعليها صورة الملك حسين والملك سعود وشاه إيران، وبخلاف ذلك ظهرت مجموعة من الكتابات على جدران المنازل المناهضة للدول الاستعمارية وبعض الحكومات العربية ومؤيدة لعبد الناصر إلى جانب ذلك توزيع بعض المنشورات ليلاً تحت اسم صوت أحرار قطر فيها الكثير من النقد الموجه للحكومة والداعية إلى الإصلاح وفي نفس الوقت المناهضة للسلطة البريطانية⁽²⁵⁾ وقد واكب ذلك التأثير بعبد الناصر وأفكاره صراع خفي على الحكم بين الشيخ أحمد والشيخ خليفة بن حمد إلى جانب ظهور تكتلات بين أفراد الأسرة الحاكمة المؤيدة لأحد طرفي الصراع على الحكم و بخلاف ذلك وجود مطالبات حثيثة من

بعض أفراد الأسرة الحاكمة بزيادة مستحققاتهم المالية بالإضافة مطالبتهم الحاكم بإشراكهم في مسؤوليات الإدارة⁽²⁶⁾.

لعبت تلك المستجدات دوراً كبيراً في التنبيه إلى إعادة صياغة نظام الحكم عن طريق توسيع قاعدته وكيفية إدارته إلى جانب القيام ببعض الإصلاحات.

وإذا كان الحاكم استطاع باتباعه أسلوب احتواء أفراد أسرته عن طريق زيادة مستحققاتهم ومشاركة بعض أفرادها في إدارة مسؤولية الحكم في مقابل عدم إبداء أي استعداد للقيام بأي إصلاحات في الوضع الداخلي الأمر الذي أوجد نوعاً من الاحتقان السياسي وإن لم يكن احتقاناً غير واضح للمواطن العادي في بداية الأمر إلا أنه مع مرور الأيام بدأ هذا الاحتقان يهدد بتفجير الأوضاع الداخلية والتي لعبت مجموعة من العوامل دوراً في إيصالها لمرحلة التفجر والتي كان من أهمها:

- (1) عدم استعداد السلطة على الانفتاح الإصلاحي والاجتماعي أسوة ببعض إمارات الجوار مثل البحرين و الكويت مما كان يتعارض مع طموحات وتطلعات الطبقة الوسطى وحتى فئة التجار التي كانت تتنامى يوماً بعد يوم مصرة على ضرورة توسيع الإدارة و الخدمات بما فيها أدوات الترفيه.
- (2) تولد إحساس لدى طبقة الأعيان بأنها مهمشة بعد أن كانت تلعب دوراً أساسياً وكبيراً قبل اكتشاف النفط.
- (3) انتشار الاستياء في أوساط التجار بسبب حدة التناقض بينهم وبين بعض أفراد الاسرة الحاكمة التي كان يحصل عليها أفراد الأسرة بالنسبة للمشاريع الحكومية بخلاف امتعاض البعض منهم تجاه بعض أفراد الأسرة الحاكمة بسبب ما عليهم من ديون متراكمة بالإضافة إلى تعدي البعض منهم على أصحاب المتاجر الصغيرة.
- (4) تنامي قوة العمل الوطنية التي كانت تضم عمال النفط وموظفي الحكومة وعمالها وسائقي السيارات وخصوصاً الأجرة وقد بدأت هذه القوة تفرض نفسها على الساحة بعد أن أصبحت الأغلبية متأثرة بما كان يحمله بعض العمال العرب من أفكار سياسية كان البعض منهم مرتبط بالحركات العمالية السياسية في بلدانهم⁽²⁷⁾

بالإضافة أن البعض منهم كانت لهم صلات بالحركات ذات الطابع الجذري مثل الحركات اليسارية.

(5) تلكو الحاكم في تمرير بعض المشروعات اقترحتها عليه السلطات البريطانية منذ 1960 ذات الطابع الإصلاحية كتعيين عدد من الشخصيات البارزة لمساعدة الحاكم خصوصاً فيما يتعلق في وضع تقديرات الميزانية بالإضافة إلى تكوين مجلس شورى إلى جانب تعيين وبالتدرج قطريين ليكونوا مدراء إدارات وتأسيس مجلس بلدي⁽²⁸⁾.

ونتيجة لتلك العوامل وصلت الأمور إلى مرحلة اللاعودة، وكانت الشرارة لتفجر الوضع، المظاهرات التي انطلقت في يوم 17 و 18 و 19 إبريل 1963م، بمناسبة إعلان الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق وخروج تقريبا خمسة آلاف شخص معنيين تأييدهم للوحدة ومنادين لدعم عبد الناصر، وكان من بينهم عدد من اليمينيين طالبوا خلال المظاهرة حكومة عبد الله السلال الانضمام للوحدة بعد أن دعا عبد الناصر كلاً من اليمن والجزائر الانضمام للوحدة وفي الوقت ذاته إطلاقهم شعارات معادية للملك حسين، والملك سعود وأثناء سير المظاهرة ووصولها إلى أحد أحياء اعترض المتظاهرين الشيخ عبد الرحمن بن محمد علي ابن أخ الحاكم ودخل في مشادة مع المتظاهرين مما دفعه إلى إطلاق النار وقتل أحد المتظاهرين وقد استمرت المظاهرات في اليوم التالي من مقتل المتظاهرين تعالت خلالها شعارات عدائية ضد الأسرة الحاكمة، وفي نفس الوقت انتشرت أخبار مفادها موافقة عمال شركة نفط قطر وشركة شل وسائقي سيارات الأجرة وحراس المحلات التجارية القيام بإضراب يوم 21 إبريل يصاحب الإضراب اجتماع عام للاحتجاج ضد حادثة إطلاق الرصاص على المتظاهرين، وتشكيل وفد من المجتمعين لمقابلة الحاكم⁽²⁹⁾.

وخوفاً من خروج الأمور عن السيطرة نصح قائد الشرطة البريطاني الجنسية نائب الحاكم الشيخ خليفة بضرورة حبس الشيخ المتورط تمهيداً لإجراء تحقيق معه.

وقبل يوم من تنفيذ إضراب يوم 21 إبريل أصدر الحاكم مساء بياناً يمنع فيه الاجتماعات دون إذن مسبق وكذلك منع المظاهرات مؤكداً في بيانه بمعاينة المسؤولين عن إطلاق النار³⁰.

يبدو أن بيان الحاكم لعب دوراً في التخفيف من حجم إضراب ومظاهرات يوم 21 إبريل المتوقع إذ كان محصوراً في عمال شركات النفط وعدد من موظفي الحكومة، وكما لعب كخطوة استباقية من الحاكم سجن الأخوين حمد وخليفة العطية والشيخ عبد الرحمن في التقليل من حجم الإضراب والمظاهرة.

قد يتبادر في هذا الجو المشحون إلى الذهن سؤال ما هو موقف السلطات البريطانية المحلية تجاه ما كان حادثاً؟

في حقيقة الأمر كان موقف تلك السلطات موقفاً مشوباً بالحدر والحيطة الشديدة خوفاً من أن أي تدخل مباشر سوف يتم وصفه بأنه قمع استعماري لحركة شعبية مؤيدة للوحدة العربية، وكانت كل ما تقوم به تلك السلطات وعلى رأسها المعتمد السياسي تقديم النصح للحكومة مع إثارة مخاوف الحاكم من خروج الأمور عن نطاق السيطرة والإعلان عن التزامها بالتدخل العسكري كملأذ أخير استناداً على التعهد الذي منح لوالده الحاكم 1958 من قبل وزير الخارجية البريطاني.

سؤال آخر يطرح نفسه لماذا أكدت السلطات البريطانية للحاكم التزامها بما جاء في تعهد 1958؟

يبدو أن السلطات البريطانية توجست خيفة أنه في حالة تخليها بما التزمت به حكومتها سيترتب على ذلك أخطار على المستوى الداخلي والخارجي منها:

أولاً: بالرغم من عدم وجود قوة قادرة آنذاك على مواجهة الأسرة الحاكمة إلا أنه ينشأ عنه وضع فيه فوضى عارمة مما يشكل ذلك خطراً على الأرواح والممتلكات البريطانية والأجنبية الأخرى قبل استطاعة الحكومة السيطرة على الأمور.

ثانياً: قد يتوجه المعارضون إلى الجمهورية العربية طلباً للمساعدة بشكل سري

ثالثاً: نظرت الحاكم إليها وكأنها غير قادرة على مساعدته مما يدفعه ذلك إلى طلب المساعدة من المملكة العربية السعودية.

رابعاً: اهتزاز الثقة فيها في البحرين وبقية إمارات الخليج الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة المشاكل وزيادة اتساعها وبالتالي يعرض هدفها في المحافظة على استقرار الخليج من أي خطر⁽³¹⁾.

بينما كان الوضع في حالة ترقب أعلن عن تشكيل ائتلاف وطني يضم عناصر قبلية وتجارية وعمالية ومن الطبقة الوسطى وسانقي السيارات تحت اسم جبهة الاتحاد الوطني تحت زعامة ناصر المسند ابن زعيم منطقة الخور عبد الله المسند الذي أغفل عن دوره التاريخي كونه زعيماً محلياً وكمعارض منذ أوائل الخمسينيات وحمد العطية الذي كما رأينا لعب دوراً في تحريك الشارع القطري والذي كان في نفس الوقت يشغل وظيفة مسنول المالية. والديوان

وبعد إعلان الجبهة عن قيامها قامت بإصدار بيانها الأول داعية فيه المواطنين الى الإضراب لمدة أسبوعين ومعلنة عن مسيرة الوحدة الوطنية⁽³²⁾ وقد تلى هذا البيان بيان آخر حددت فيه خمسة وثلاثين مطلباً من المطالب العامة⁽³³⁾ لجميع شرائح الشعب وكانت جلها ذات طابع إصلاحي وليس من ضمنها ما يدعو إلى تغيير نظام الحكم لا من قريب ولا من بعيد، وكان في مقدمة تلك المطالب:

- 1- محاكمة عبد الرحمن بن محمد آل ثان بسبب العمل الشنيع الذي قام به تجاه جماهير شعبنا خلال المظاهرات المؤيدة للوحدة العربية. ويجب على المسؤولين التصرف فوراً ببدء محاكمته شريطة أن تكون المحاكمة عادلة.
- 2- إعادة تنظيم الأمن العام والشرطة وتعريب القيادة.
- 3- الاستغناء فوراً عن غير العرب الموجودين في الشرطة والأمن العام.
- 4- تعيين القطريين في القوات الأمنية وتحديد مخصصات مالية لهم خاصة بمتوسط 800 روبية للشرطي القطري.
- 5- تطبيق العدالة على جميع فئات الشعب بدون استثناءات بما في ذلك الأسيرة الحاكمة.
- 6- سحب الأراضي من الأسيرة الحاكمة التي تملكوها عن طريق نفوذهم وتوزيعها على المواطنين الذين لا يزالون يدفعون الإيجارات.

- 7- منع الأسرة الحاكمة من مزاولة النشاط التجاري لأن في عملهم في التجارة منافسة للتجار الآخرين.
- 8- إعفاء الشعب القطري فوراً عن دفع تكاليف الكهرباء والماء مساواة مع الأسرة الحاكمة.
- 9- إلزام الأسرة الحاكمة بدفع فواتير الكهرباء والماء الخاصة بعقاراتهم المؤجرة على الآخرين وذلك بسبب المنافسة غير العادلة مع المواطنين الآخرين.
- 10- إلزام الأسرة الحاكمة فوراً بتسوية الديون التي عليهم للتجار.
- 11- يجب على الحكومة الاعتراف رسمياً بنقابات العمال رسمياً وبحق الاشتراك في النقابات الدولية.
- 12- إلغاء الجوازات الدبلوماسية للأسرة الحاكمة فوراً ما عدا المسؤولين عن الحكم.
- 13- بناء المستشفيات في الأماكن ذات الكثافة السكانية مع الإشراف المباشر للمواطنين على المرافق الطبية.
- 14- إنشاء بلدية على أحدث النظم.
- 15- انتخاب مجلس بلدي يمثل جميع فئات الشعب.
- 16- إعطاء المواطنين حق الإشراف على المشروعات التي تقوم في البلاد.
- 17- إنشاء إدارة للشؤون الاجتماعية على أحدث النظم.
- 18- تعيين لجنة من المواطنين الأمناء للإشراف على تصدير النفط.
- 19- تنظيم إدارة الجوازات والهجرة ومنع منح الجنسية إلا في إطار القانون.
- 20- المطالبة بأن تكون جميع الإدارات الحكومية برئاسة القطريين.
- 21- المطالبة بترقية جميع موظفي الحكومة القطريين وبزيادة مرتباتهم بنسبة 50%.
- 22- إلزام الإدارات الحكومية بعدم استيراد السيارات بل تأجير سيارات التاكسي القطرية.
- 23- توفير المياه والكهرباء والمستشفيات للقري الأهولة بالسكان، وكذلك إنشاء طرق واتصالات هاتفية خارجية لها.

- 24- تأميم شركة البرق واللاسلكي.
 - 25- إلغاء أرقام السيارات الحكومية عن الجميع ما عدا المسؤولين عن الحكم
 - 26- إنشاء محطات راديو وتلفزيون وسينما على أحدث الطرق.
 - 27- الذين يمثلون الحكومة في المؤتمرات الدولية يجب أن يكونوا من القطريين.
 - 28- يجب تنظيم المحاكم على أسس متينة ويجب أن تكون الأحكام الصادرة منها تنفذ على الجميع بما في ذلك الأسرة الحاكمة.
 - 29- حماية حرية الفرد في جميع المجالات.
 - 30- إنشاء إدارة للأراضي لمسح البلاد.
 - 31- منع التجار الأجانب من الاستيراد من الخارج.
 - 32- يجب على الحكومة الإعلان عن الميزانية السنوية والإعلان عنها على المواطنين.
 - 33- إلغاء الفوارق الطبقية وإنهاء الفوضى والأفعال غير المسئولة والاضطهاد.
 - 34- اللجان التي تمثل الشعب لها الحق في الإعلان عن بداية ونهاية المظاهرات.
 - 35- تصدر لجنة الاتحاد الوطني المنشورات والإعلانات حسب ما تقتضي الظروف.
- وفي أعقاب الإعلان عن بيان المطالب قامت الجبهة بالإعلان عن أسماء مؤسسي الجبهة وكان عددهم 107⁽³⁴⁾.
- ومما يجد الإشارة إليه وبحسب قول أحد مؤسسي الجبهة أن عدداً من تضمينهم قائمة أسماء مؤسسي الجبهة لم يكونوا متواجدين في الدوحة أثناء تقديم المطالب بل ضمت أسماؤهم من ضمن الموقعين على المطالب ولذلك فوجئوا بالقبض عليهم بعد رجوعهم إلى الدوحة خلال شن الحكومة لعملية اعتقال أعضاء الجبهة فيما بعد.
- بعد إعلان جبهة الاتحاد الوطني لبياناتها تمت الاستجابة من قبل المواطنين وخصوصاً من العمال لدعوة الإضراب.

ويمكن القول إن ميلاد جبهة الاتحاد الوطني وظهورها على الساحة لم يكن من فراغ أو أن مظاهرات 17 إبريل 1963م سببا في ظهور وإنما كانت هناك في النصف الثاني من الخمسينيات والفترة التي تلتها تكونت بعض الخلايا الوطنية السرية والتي كانت تعمل في الخفاء وكان نشاطها منصباً على توزيع المناشير والكتابة على الحوائط تحت مسميات مختلفة يتزعمها بعض الشباب القطري مثل هتمي أحمد هتمي وعيسى الخليفي وغيرهما.

كانت ردة فعل الحكومة تجاه مطالب الجبهة قيامها مباشرة باعتقال الموقعين على المطالب وعلى رأسهم ناصر المسند وحمد العطية واتبعتهم بسجن وإبعاد كل من أيدهم حتى بلغ عددهم خمسين شخصية من الوجهاء والتجار بالإضافة إلى فصل عدد من العمال والطلاب وغيرهم من الشباب.

وبينما كانت اعتقالات الحكومة في ذروتها وتلافياً لأي تداعيات خطيرة بسبب موقف الحكومة من أعضاء جبهة الاتحاد الوطني الذين كان أغلب أفرادها من عائلات ذات ثقل اجتماعي واقتصادي وشخصيات اعتبارية ناهيك أن كل ما تضمنه البيان من مطالب كان ممثلاً فيه طموحات كل الشرائح القطرية ومما يجدر الإشارة إليه هنا أنه على الرغم من التشدد الذي اتخذته الحاكم ضد أعضاء جبهة الاتحاد الوطني ومؤيديها وبتأييد من معظم أفراد الأسرة الحاكمة إلا أنه كان هناك أكثر من واحد من أفراد الأسرة ولو بطريق غير مباشر كان يؤيد أعضاء الجبهة بدليل وبحسب ما أوردته إحدى وثائق وزارة الخارجية البريطانية قيام الشيخ سحيم بن حمد أخ نائب الحاكم بتقديم مساعدة مالية لأسر المعتقلين وقد اعتبرت السلطات البريطانية المحلية تصرف الشيخ سحيم أنه من شأنه تعقيد الموقف الداخلي⁽³⁵⁾ ويمكن تفسير موقف الشيخ سحيم على أساس كان معروفاً عنه أنه كان يمثل الجناح التقدمي من الأسرة الحاكمة متأثراً بما كان يطرحه عبد الناصر من أطروحات التي كان من ضمنها إعطاء الشعوب حقوقها وكذلك محاربة الاستعمار. بدليل أنه كان يرفع على بابي قصره علم الجمهورية العربية⁽³⁶⁾

أصدر الحاكم في 28 مايو 1963 ما يمكن تسميته ببيان حسن نوايا في شكل برنامج للحكومة أغلب ما جاء فيه متوافقاً مع مطالب

جبهة الاتحاد الوطني مع أنه كان أكثر من جناح في الأسرة أبدى اعتراضه ومقاومته لأغلب ما طالبت به الجبهة وبحسب ما جاء في إحدى الوثائق البريطانية وعلى لسان بعض أفراد الأسرة أن آل ثان لديهم حق إلهي لفعل ما يريدون وعلى كل الأصعدة، ولكن يبدو أن الأجنحة المتشددة بدأت تتراجع عن موقفها ذلك نتيجة ضغوط مارسها الحاكم عليهم وبعض أفراد الأسرة الأكثر عقلانية⁽³⁷⁾.

ومما هو جدير بالإشارة أنه قبل إصدار الحاكم بيانه قابل عدداً من التجار والعمال يشرح الوضع لهم وقد أعرب الجميع في نهاية المقابلة عن ابتهاجهم بعزمه القيام بحزمة من الإصلاحات الداخلية أكثر تلبية لمطالب وطموحات كل أطراف المجتمع القطري وبالفعل كان الحاكم عند عودته حيث شهدت الساحة القطرية بدءاً من أواخر عام 1963 الإصلاحات الشعبية ترى النور، حيث أعلن عن إنشاء دائرة العمل والشؤون الاجتماعية وفي العام التالي 1964 صدر قانون بمنح محدودتي الدخل القطريين الأراضي والقروض، كما تم الإعلان عن إنشاء لجان عمالية لتلقي الشكاوي من العمال، كما سمحت بوجه شبه تنظيمات عمالية في القطاع النفطي سميت باللجان العمالية، كما أصدر الحاكم في العام ذاته قانوناً يقضي بإنشاء مجلس شورى وقد صاحب ذلك افتتاح الإذاعة 1968 والتلفزيون ودار السينما 1970.

وتأسيساً على مما سبق يمكن طرح السؤالين التاليين:
أولاً: ما مصير أعضاء جبهة الاتحاد الوطني وعلى رأسهم قطبي المعارضة ناصر المسند وحمد العطية.
ثانياً: لماذا اتخذ الحاكم موقفاً متشدداً تجاه مطالب الجبهة في بداية الأمر ثم التراخي بعد ذلك؟.

فبالنسبة للسؤال الأول فالجميع أدخلوا السجن دون استثناء فتوفي الأخير في سجنه 1966 بينما ظل ناصر المسند ورفاقه في السجن حتى عام 1965 مما خلق تدمراً واستفزازاً للقبائل فطالب وجهائها بإطلاق سراح المعتقلين مهددين بمغادرة البلاد، غير أن مطلبهم لم تجد أذناً صاغية من الحكومة، فقررت قبيلة المهاندة التي ينتمي إليها ناصر المسند بقيادة والده عبدالله مغادرة البلاد، فلحق بها ناصر المسند بعد أن قررت الحكومة نفيه 1965 إلى الخارج وبعد عامين

عادت قبيلته نتيجة لضغوط داخلية وتدخل الجامعة العربية وعدد من الحكام العرب، بينما باقي أعضاء الجبهة بدأوا في العودة بالتدريج⁽³⁸⁾.

أما فيما يتعلق بالسؤال الثاني يبدو أن تشدد الحاكم تجاه مطالب جبهة الاتحاد الوطني في بداية الأمر ثم التراخي كان راجعا فيما يبدو أن السلطات البريطانية لعبت دوراً كبيراً في الضغط على الحاكم والأسرة عن طريق ما يمكن الإطلاق عليه بالضغط الناعم على ضرورة القيام ببعض الإصلاحات التي تحقق بعض مطالب الجبهة مؤكدة له أنه في حالة عدم وفائه فمن المتوقع أن تتحول المعارضة التي تقودها الجبهة إلى العمل تحت الأرض وبالتالي تصبح أكثر تطرفاً مما يجعلها تقترب بشكل كبير للناصرين⁽³⁹⁾ والجدير بالإشارة أنه من جملة المطالب التي ركزت عليها السلطات البريطانية واقترحتها على الحاكم:

- 1- المحاكمة العامة لعبد الرحمن بن محمد، وتطبيق القانون على الأسرة الحاكمة.
- 2- قيام أفراد الأسرة الحاكمة بدفع فواتير الماء والكهرباء منازلهم المؤجرة ويعتبر ذلك مقدمة لقيامهم بدفع الفواتير عن المياه والكهرباء المستهلكة عن المنازل التي يسكنونها.
- 3- تسوية ديون الأسرة الحاكمة على أن يتم ذلك بواسطة الخصم من العلاوات الخاصة بهم خلال عام واحد وأن يتم ذلك عبر البنك.
- 4- إلغاء لوحات السيارات والجوازات الدبلوماسية الخاصة للأسرة الحاكمة.
- 5- انتخاب مجلس بلدي.
- 6- نشر ميزانية الحكومة السنوية.

ومما يجدر الإشارة أنه في حقيقة الأمر بحسب ما جاء في المصادر البريطانية أن شيخ أحمد كان مؤمناً ومتحمساً لإحداث بعض الإصلاحات إلا أنه كان يدرك بأن ذلك كان محل عدم الرضا من أغلب أفراد أسرته⁽⁴⁰⁾.

وتأسيساً على ما تم طرحه في هذه الدراسة يمكن القول إن الحراك الشعبي الذي شهدته الساحة القطرية بدءاً من أوائل الخمسينيات ونهاية بأوائل الستينيات من القرن الماضي كان يحمل في طياته روح الإصلاح

والوطنية معاً ناهيك أن هذا الحراك لم يكن منغلماً على نفسه إنما كان حراكاً فيه نفس قومي ووطني وقف إلى جانب قضايا أمته.

هوامش البحث:

- 1- موزة الجابر. التطور الاقتصادي والاجتماعي في قطر 1930-1970، الدوحة، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، 2002 ، ص ص 388-389.
- 2- إبراهيم شهداد. الخليج العربي والعدوان الثلاثي على مصر 1956 " دراسة وثائقية عن الموقف الشعبي والرسمي" الدوحة، دن، 2007، ص 14.
- 3- مفيد الزبيدي. التيارات الفكرية في الخليج العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 194.
- 4- إبراهيم شهداد. مسألة خلافة الحكم في قطر 1950-1960 ، المؤرخ المصري، جامعة القاهرة ، مصر ، العدد 2، 1999 ص 20.
- 5- إبراهيم شهداد. الخليج العربي والعدوان الثلاثي على مصر، 1956، ص 45.
- 6- موزه الجابر، المرجع السابق، ص ص 392- 393. ؛ فلاح المديرين، البعثيون في الخليج والجزيرة العربية، الكويت، دار قرطاس للنشر، 2000، ص ص 86-87.
- 7- شهود عيان.
- لمزيد من التفاصيل عن هذه المعارضة انظر : إبراهيم شهداد. نشاط المعارضة السياسية في البحرين 1954-1965
- 8- تغيير اسم الشركة في وقت لاحق وباتت تعرف باسم شركة تنمية نفط قطر بدلاً من شركة الأنجلو الفارسية.
- 9 -Hassan. M. a. salh. Labor nationalism, imperialism in imperialism in Eastern Arabica : Britain, the sheikhs and the Gulf oil workers in bahrian , kuwiat, and Qatar , 1932- 1956, p.h. D. univers ty of michiqan, 1991, p 178.
- 10 - Hassan Saleh. op. cit, p.p.190- 1991.
- 11 - Hassan Saleh.Loc.cit.
- 12- موزة الجابر. المرجع السابق ، ص ص 140-141.
- 13- موزة الجابر. المرجع السابق، ص ص 147-148.
- 14- أحمد زكريا وآخرون. تطور قطر السياسي من نشأة الإمارة إلى استقلال الدولة ، الدوحة ، مطابع الدوحة الحديثة، 2003، ص 171.
- 15 - F.O. 371 /98465. letter from P.A. Doha , to P.A. Bahrain, The 12 Aug , 1955.
- 16- موزة الجابر. المرجع السابق، ص 151.
- 17- إبراهيم شهداد. الخليج والعدوان الثلاثي على مصر، ص 32.
- 18- موزة الجابر. المرجع السابق. ص 314.
- 19- موزة الجابر. المرجع السابق ، ص ص 458- 459.
- 20- نور الدين حجاوي. تأثير الفكر الناصري على الخليج العربي 1952- 1971 ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 189.
- 21 - Records of Qatar. 1949 -1960,London, Archive Edition, 1997, P.418.

- 22- إبراهيم شهداد. المرجع السابق ، ص ص 30 ، 32.
23- شهود عيان.
24- إبراهيم شهداد. المرجع السابق، ص ص 32-44.
25- شهود عيان.
26- إبراهيم شهداد. مسألة خلافه الحكم في قطر، ص ص 18- 20.
27- موزه الجابر. المرجع السابق. ص ص 264- 265.
- 28- F.O.371/149172, Report From Political Agent. Doha , To Ruler of Qatar, 11 June 1960
- 29- F.O.. 371/168851 Inward saving telegram from Doha to F.O London, April 25,1963
- 30 - F.O.361/168851. Telegram no 375, from f.O., London , to Bahrain , April 21 1963.
- 31 - F.O. 731/168851. Telegram No. 221, From Bahrain To F.O., London ,April 25 ,1963.
- 32- موزة الجابر. المرجع السابق ، ص 466.
33- عادة القطريون يطلقون حينما يتقدمون بمطالب لجهة ما بالعريضة.
34- لمعرفة أسماء من تقدموا بالمطالب ومؤسسي جبهة الاتحاد الوطني:
انظر علي خليفة الكواري، نحو مجلس تشريعي منتخب في قطر: ثلاث عرائض صدرت 1963 – 1991-1992 www.arbs.fordemocracy.org
- 35 - Records of Qatar , 1963.p.70
- 36- شهود عيان.
- 37 - Records of Qatar, P.74.
- 38- موزة الجابر. المرجع السابق. ص ص 465- 467.
- 39 - Records of Qatar , 1963, P.P.30-31.
- 40 - Loc.cit.